2017

أثر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال الفترة 2005/2004

د. إيمان فاروق السيد الحداد

مدرس بكلية النقل الدولي واللوجستيات ببورسعيد

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

ملخص

يمثل الاستثمار بصفة عامة محوراً أساسياً من محاور التنمية الاقتصادية بقطاعاتها المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية، وتسعى الدول لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما له من مزايا عديدة كأحد عوامل التعجيل بالتنمية الاقتصادية والتوسع في تدفقات التجارة واستحداث فرص العمل وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية وخفض معدلات الفقر ورفع مستويات المعيشة بالإضافة إلى أهميته في نقل الأساليب التكنولوجية الحديثة.

قدمت مصر العديد من الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنحته المزايا والتيسيرات والإعفاءات وعملت على تهيئة المناخ العام له وإعداد البنية الأساسية لاستقباله بالإضافة إلى إدخالها العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات والأطر التنظيمية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأحداث الأخيرة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية والتي تنوعت بين الأزمة الاقتصادية العالمية والأحداث السياسية الإقليمية والمحلية، وما تلا ذلك من تحولات اقتصادية أثرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي بدورها كان لهم أثر قوى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، واهتم البحث بدراسة وتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قبل وبعد هذه التحولات الاقتصادية وبحث تأثير هذه التحولات على صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر خلال الفترة من 2005/2004 إلى 2014/2013 بتقسيم الفترة إلى ثلاث فترات بناء على أهم سمات كل فترة، وتبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومحدداته تأثرت بالتغير في المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن التحولات الاقتصادية والسياسية الراهنة، وحققت تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر علاقة طردية مع كلاً من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ونمو الناتج المحلى الإجمالي، وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي، وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة، وانخفاض معدل التضخم، والعكس، كما تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر لم تكن بالكم المأمول ولم تتجه للقطاعات التنموية المستهدفة، إلا أنه في ضوء الجهود المبذولة حالياً من الممكن أن تعتبر المرحلة الجديدة بداية عصر جديد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، وأوصى البحث بأهمية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لمصر باعتبارهم أول دعائم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير الضمانات التي تمنع هروبه، بالإضافة إلى أهمية تحديد

القطاعات الاقتصادية التي تحتاج لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمتطلبات الاقتصاد القومي واحتياجاته التنموية.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات الداخلة، الاستثمارات الخارجة، محفظة الأوراق المالية، الأزمة الاقتصادية العالمية.

Abstract

Investment represents in general, a major axe of the agricultural, industrial, commercial sectors of economic development. Countries seek to attract as much as possible of foreign direct investment (FDI) due to its abundant advantages such as boosting the economic development and trade flows. It also contributes to the development of employment opportunities, the integration in global markets, the reduction of poverty and the enhancement of standards of living in addition to its importance in the transfer of modern technological methods.

Egypt has provided several incentives for foreign direct investment by awarding benefits, facilities and exemptions. It exerted great efforts to create a suitable investment climate and develop the required infrastructure, in addition to the amendment of the laws, legislation and regulatory frameworks to encourage and attract foreign direct investment. However, recent events on the international, regional and local levels, which varied between the global economic crisis and regional and local political events, and the subsequent economic transformations affected in the macroeconomic variables, which in turn had a strong impact on FDI flows to Egypt.

Accordingly, the study concerned with the analysis of foreign direct investment flows in Egypt before and after these economic transformations and examined the impact of these changes on the net foreign direct investment

flows of Egypt during the period from 2004/2005 to 2013/2014 by dividing this period into three periods based on the most important characteristics of each period, FDI flows to Egypt and its determinants were affected by the change in macro-economic variables which resulting from the current economic and political changes.

Foreign investment inflows to Egypt have been positively correlated with both political and economic stability, GDP growth, the decline in the rate of inflation, and vice versa, and it was found that foreign investment flows to Egypt were not as hoped and did not go to the targeted development sectors, but in light of the efforts currently being made, the new phase could be considered the beginning of the era to attract foreign direct investment to Egypt. the research recommended of the importance of working to achieve the political and economic stability of Egypt as the first pillars of attracting foreign direct investment and provide guarantees to prevent its escape, in addition to the importance of identifying the economic sectors that need FDI flows according to the requirements of the national economy and its developmental trends.

Abbreviation: Foreign Direct Investment (FDI), Foreign Indirect Investment, Investment of Foreign Direct Inflow, Out flow of foreign direct investment, Stock Portfolio, Global Economic Crisis

فروض البحث

1- تسعى العديد من الدول لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع عجز الموارد المحلية على مواجهة الاستثمارات المطلوبة.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار اقتصادية إيجابية تعظيمها يرتبط بتدنية الآثار السلبية له.

3- تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومحدداته بالتغير في المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن التحولات الاقتصادية الراهنة.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على تأثير التحولات الاقتصادية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

3- دراسة موقف مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1- ما هو الوضع الحالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم؟

2- هل يمكن اعتبار مصر من الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟

3- هل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر كانت في اتجاه تحقيق التنمية؟

4- ما هو أثر التحولات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟

5- ما هي الاستراتيجية المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟

منهج البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي كأسلوب منهجي في التحليل الاقتصادي، حيث يتم اختبار المشكلة ذاتها ولذاتها، مع الأخذ في الاعتبار عوامل البيئة المتغيرة بتغير الزمان والمكان، وهذا ما ساعد على ملاحظة المشكلة وتحليلها والتعرف على أبعادها والتعمق في أسبابها من خلال البيانات المجمعة في الموضوع محل الدراسة على مستوى العالم بصفة عامة ومصر بصفة خاصة خلال الفترة 2005/2004 – 2014/2013، وتحديد العلاقة الارتباطية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم تحديد الفروض المفسرة لها ثم اختبار الفروض واستخلاص النتائج والخروج بالتوصيات.

الدراسات السابقة

- دراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004)، وتهدف الدراسة إلى وضع مجموعة من السياسات التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في ضوء دراسة الملامح الأساسية لمناخ الاستثمار والنظام القانوني والمؤسسي الحاكم للاستثمار في مصر، وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من نموذج القياس الكمي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر فضلاً عن الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية ليست هي الدافع الوحيد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل أن هناك محددات أخرى لجذب الاستثمار مثل الاستقرار الاقتصادي الذي يعد من أهم العوامل الداخلية (عوامل الجذب) التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر (كما اتضح من نتائج النموذج والتجارب الدولية)، كما تبين أيضاً أهمية العوامل الخارجية (عوامل الدفع) مثل الانفتاح على العالم الخارجي وسعر الفائدة العالمي.
- دراسة (أحمد جاد كمالي، 2004)، تشير الدراسة إلى أنه في ضوء تزايد أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر– باعتبارها إحدى الأدوات المدعمة للنمو الاقتصادي– تعمل معظم الدول – وبصفة خاصة الدول النامية – جاهدة على خلق مناخ مناسب لجذب هذه الاستثمارات. في هذا الإطار تناولت هذه الدراسة العوامل الأساسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري وذلك باستخدام نموذج انحدار يستخدم بيانات مركبة (سلاسل زمنية – بيانات مقطعية)

"Panel Data" خلال الفترة (1986- 2001). الأمر الذي يستدعى أخذ تلك المحددات بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الاستثمارية، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من العوامل العالمية (عوامل الدفع) والعوامل المحلية (عوامل الجذب) لها أهمية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

- دراسة (Steve Onyeiwu, 2016) ترى الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخيبة لآمال بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، وتبحث الدراسة ما إذا كانت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مختلف وباستخدام Fixed Effects Panel Regressions أشارت النتائج إلى أن بعض المتغيرات التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ليست مهمة بالنسبة للتدفقات إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل معدل العائد على الاستثمار والبنية التحتية والنمو الاقتصادي والتضخم. وفي حين أن الانفتاح التجاري يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما بينت أن الفساد والبيروقراطية من شأنه أن يحد من هذه التدفقات إلى المنطقة، وبالتالي فإن تحرير التجارة والخصخصة هما شرطان هامان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينجذب نحو الدول التي تتمتع بأساسيات اقتصادية قوية ومعدل عائد مرتفع وهو ما يمكن التعبير عنه بالنمو في الناتج المحلى الإجمالي.
- دراسة "Nauro F. Campos ; Yuko Kinoshita, 2003" وتبحث الدراسة أهمية الاقتصادات والتكتلات الاقتصادية في مواجهة التغيرات الاقتصادية، باستخدام مجموعة بيانات لـ 25 من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بين عامي 1990 و 1998، وبينت أن المحددات الرئيسية هي المؤسسات والتكتل والانفتاح التجاري. وأوضحت أن هناك اختلافات هامة بين بلدان أوروبا الشرقية ودول البلطيق من جهة وبلدان رابطة الدول المستقلة من ناحية أخرى: في المجموعة الأخيرة، الموارد الطبيعية والبنية الأساسية، في حين أن التكتل لا يتعلق إلا بالمجموعة السابقة. أن زيادة الانفتاح على العالم الخارجي يؤدى إلى مزيد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابته.

- دراسة (أحمد مبروك، إبرا هيم عبداللطيف، 2017) واهتمت الدراسة بكون أن الاستثمار الأجنبي من أهم العوامل التي أدت إلى إدماج الاقتصاد العالمي، وخلصت الدراسة السابقة إلى إبراز بعض العناصر ذات الأهمية في تحفيز النمو في الدول العربية التي تتمثل في ضرورة تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية، واستثمار أكثر كفاءة في القطاعات الاجتماعية، وبناء وتطوير قاعدة مؤسسية ومعلوماتية وهو ما يتطلب زيادة التكوين الرأسمالي الثابت عن طريق زيادة مساهمة القطاع الخاص المحلى والأجنبي، لما لذلك من تأثير مباشر وغير مباشر على تحفيز النمو الاقتصادي. أيضاً العمل على زيادة المدخرات المحلية تحقيق التكاملية في تمويل الاستثمار اعتماداً على الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على دوره في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة.
- دراسة (هيثم نصر الدين، 2016) وتهدف لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ضوء التغيرات السياسية: دراسة تحليلية للفترة من 2011 – 2015، وتهدف الدراسة إلى التعرف على أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المرحلة التي تمر بها مصر منذ أحداث 2011 ، ولاسيما في ظل الجهود التي تبذلها الدولة في تحسين بيئة ممارسة العمل في مصر، وركزت الدراسة على تحليل أثر التغيرات السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وإعلان الحرب على الإرهاب في مصر أهم معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الحالية، أوصت الدراسة بسرعة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضع رؤية اقتصادية واضحة تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل لصالح الفقراء مما سيساعد على زيادة حجم السوق.
- دراسة (وائل غنيم، 2010) استهدفت الدراسة تقييم دور التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل في مصر في ظل العولمة مع عرض تجارب النمور الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية وما إذا كانت لعبت دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة بها، كما تناولت أثر التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل في سعر الصرف الحقيقي والسيولة المحلية، واستعرضت دور التدفقات الرأسمالية في الاقتصاد المصري منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، واستعرضت دور الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار

المحلى ونمو الناتج المحلى المصـري وتطوره مع عرض لدور السـياسـات الاقتصـادية في مواجهة الآثار السـلبية للتدفقات الرأسـمالية الأجنبية قصـيرة الأجل ومن أهم نتائج الدراسـة أن الركود الاقتصادي وانخفاض سعر الفائدة ومنافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للمصارف أهم عوامل دفع التدفقات الرأسـمالية قصـيرة الأجل، وأن نجاح بعض الدول النامية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والسـيطرة على التضـخم واسـتقرار أسـعار صـرف عملاتها يعد من عوامل جذب التدفقات الرأسـمالية قصـير الأجل، إلا أن التدفقات الرأسـمالية قصـيرة الأجل أصـبحت عنصـر من عناصـر الاضـطرابات المالية التي تلحق الدول النامية والمتقدمة، وأدت التدفقات الرأسمالية في الاقتصاد المصري إلى تكوين حجم كبير من الاحتياطي الأجنبي.

- دراسـة (سـلوى أسـامة، 2015) هدفت الدراسـة إلى دراسـة الآثار الإيجابية والسـلبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدولة المضيفة ودراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم و التعرف على تجربة دول الآسيان في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستعرضت تجربة مجلس التعاون الخليجي في جذب الاسـتثمار الأجنبي المباشـر وقامت بدراسـة قياسـية لأثر الاسـتثمار الأجنبي المباشـر على النمو الاقتصـادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن نتائج الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها الكثير من العوائد والمخاطر المصاحبة لانتقالها للدول النامية، ومن أهم المزايا ما يصـاحب تدفق الاسـتثمارات من نقل للتكنولوجيا، وتحسين لكفاءة استخدام الموارد البشرية وموارد الدولة المضيفة، ومن أهم الآثار السلبية: أثر تلك الاسـتثمارات علي ميزان المدفوعات، وهيكل السـوق المحلي، وبينت الدراسـة أن هناك إمكانية لتطوير مناخ الاسـتثمارات في دولة الإمارات من خلال اقتراح إنشـاء هيئة للاسـتثمار تتولي التعامل مع المسـتثمرين الإماراتيين والعرب والأجانب، لتذليل كافة الصـعوبات أمامهم، تلك الصـعوبات التي تنشـأ نتيجة البيروقراطية في الإجراءات الحكومية والتي تعتبر المحك الأساسي للمستثمر.

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

يعد الاطلاع علي الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأسس التي ساعدت علي البناء المنهجي لهذه الدراسة والتعرف على الأبعاد المختلفة لهذه التدفقات ومحدداتها، كما ساعدت الدراسات السابقة من تحديد الوسائل والآليات الملائمة لهذه الدراسة لاختبار فرضياتها وتحقيق الهدف منها، وقد اتفقت هذه الدراسة في نتائجها مع نتائج الدراسات الأخرى سواء تلك التي قارنت بين مجموعة من الدول أو تلك التي أجريت على دولة واحدة وذلك على أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى المحددات المختلفة التي تؤثر وتتأثر بهذه التدفقات وكذلك على أهمية تقديم الحوافز المختلفة وتهيئة البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات، مما دعم من الإطار النظري للدراسة الحالية.

أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

ساهم التعرض للدراسات السابقة في عرض الموضوع من وجهة تختلف عن التي تم عرضها في الدراسات السابقة، ويمكن استعراض الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة فيما يلي:

- التعرف على الوضع الحالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من جانبين الأول ويتمثل في ما إذا كان التحولات الاقتصادية على مستوى العالم لها تأثير ملحوظ على هذه التدفقات من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على معدل نمو الاقتصاد العالمي، والثاني للتعرف على الوزن النسبي لنصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وبالتالي مؤشر على ما إذا كانت مصر دولة جاذبه لهذه الاستثمارات أم لا؟
- استخدمت الدراسة بيانات سلسلة زمنية طولها 10 سنوات 2005/2004 إلى 2014/2013 وتم تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات بناء على أهم سمات كل فترة والتعرف على معدلات نموه وتوزيعه القطاعي.
- اعتمدت هذه الدراسة على بيانات مصدرها المؤسسات والمنظمات العالمية مثل البنك الدولي وتقارير الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك على المستوى العالمي، وعلى

البنك المركزي المصري ومركز دعم واتخاذ القرار ومركز معلومات مجلس الوزراء على المستوى المحلى.

- قامت الدراسة بتجميع بيانات سلسلة زمنية للمتغير الرئيسي للدراسة ولمحدداته وأوضحت العلاقة الاتجاهية بينهما خلال فترة الدراسة وخرجت ببعض المؤشرات عن العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر والمتغيرات الاقتصادية الكلية.
- استعرضت الدراسة مؤشرات الأداء العالمية عن أداء الاقتصاد المصري والمرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال فترة الدراسة.

عناصر البحث

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار النظري والمفاهيم الأساسية.

2- توصيف الوضع الحالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

4- النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار النظري والمفاهيم الأساسية

(1-1) تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI)

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر[1]، ولتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر تبين تعدد التعريفات الخاصة بذلك إلا أن جميعها يدور حول تمويل الاستثمارات المحلية بمصادر تمويل أجنبية وذلك لقصور الموارد المحلية عن تمويل تلك الاستثمارات، ومن التعريفات المتعددة (أمينة ذكي شبانه،1994)، (سمير محمد عبد العزيز،1998)، (عبد السلام أبو قحف، 1989)، (محمد على إبراهيم،1995)، (المعهد العربي للتخطيط،2004) يمكن استخلاص التعريفين التاليين:

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة

(1) الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار في الأوراق المالية) ويقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات بها عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات وغيرها) في أسواق المال العالمية، أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية من داخل السوق المحلى لهذه الدول المتلقية

المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

- كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها ودخولها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا.

(1-2) إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما له من إيجابيات على الاقتصاد القومي وهذه الإيجابيات تتمثل في الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدولة، إلا أن تحقق هذه الإيجابيات يرتبط بشروط معينة يجب توافرها في هذه الاستثمارات وإلا فإنها تتحول إلى سلبيات، ولمزيد من التفصيل يتم التعرف على إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر وربطها بالسلبيات التي يمكن أن تتحقق منها (عمر البيلى، خديجة الأعسر، 1994، ص 126-130)، (محمد على إبراهيم، 1995،ص 18-22)، (بنك مصر، 1997، ص 12-22)، (زيدان محمد، 2005) كما يلى:

أ- نقل التكنولوجيا للدول المضيفة وتحفيز الاستثمار في البحث والتطوير ليس فقط في سلسلة العمليات الفنية الإنتاجية وإنما تمتد للمهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية.

إلا أن ذلك قد يتسبب في قيام اقتصاد مزدوج في الدول المضيفة يتكون من قطاعين أحدهما متقدم تكنولوجياً تمثله فروع الشركات الأجنبية والآخر متخلف تكنولوجيا تمثله الشركات الوطنية، بالإضافة إلى أن غالبية الاستثمارات الأجنبية تتوجه للصناعات الاستخراجية أو نقل الصناعات الملوثة للبيئة للدولة المضيفة، كما أن التكنولوجيا الحديثة بعضها لا يتفق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة من حيث التكلفة أو التعقد الفني أو الصيانة.

ب- استيعاب عدد كبير من العمالة والحد من البطالة وزيادة معدل توليد دخول للأفراد في البلد المضيف، حيث التوسع في استخدام المواد الخام المحلية وخلق فرص عمل جديدة في المشروعات ذات الروابط الأمامية والخلفية معها وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار.

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يساهم في هذا الدور بسبب ضآلة فرص العمل التي يوفرها لاستخدامه أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال، وأحياناً يتم الاكتفاء بالعمالة والخبرات الأجنبية المدربة.

ج- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تنمية صادرات الدول المضيفة وزيادة قدرتها التنافسية من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية وبحكم اسمها وعلامتها التجارية في الأسواق الدولية واتصالاتها وخبرتها والاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع، إلا أن سياستها في تسعير الصادرات والواردات تجعلها تغالى في أسعار السلع والخدمات الواردة من فروعها وتدنى من أسعار الصادرات لفروعها.

د- زيادة حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي له آثار إيجابية على ميزان المدفوعات من خلال التدفقات الرأسمالية المصاحبة لمشروعاته وكذلك فائض الميزان التجاري الناتج من زيادة حجم الصادرات.

إلا أنه من الممكن تحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة آثار سلبية على ميزان المدفوعات بسبب أن نشاط الشركات الأجنبية يؤدى لزيادة الواردات من الخامات والسلع الوسيطة والرأسمالية، وتحويلات الأرباح والرسوم وحقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم، مقابل براءات الاختراع، ..إلخ.

ه- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم المشروعات الوطنية المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية وخلفية مع المشروع الأجنبي وبالتالي زيادة أرباحها وفتح آفاق جديدة للمنتجات المحلية وزيادة الصادرات.

إلا أنه يعاب على ذلك أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحظر منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، كما تتجه لاحتكار مشروعات الاستثمار الأجنبي للسوق المحلى سواء بالاندماج أو بالاستحواذ.

و- تعويض العجز في مصادر التمويل المحلية بتدفق هذه الاستثمارات وإعادة استثمار عوائدها، مما يشكل إضافة للتكوين الرأسمالي لاقتصاديات الدول المضيفة، كما أنها تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري دون مديونية أو التزامات كما في وسائل التمويل الخارجية الأخرى كالقروض وأقساطها وأعباء خدمتها، أو المنح والمساعدات الدولية والتي يتوقف حجمها ومعدل تدفقها على العلاقات السياسية بين الدولتين وتعد كوسيلة للتدخل في الشئون الاقتصادية والسياسية للدول الممنوحة.

وبعد عرض الآثار الاقتصادية الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبين أنه من الأهمية السعي لجذبه وتقديم الحوافز له، مع الأخذ في الاعتبار أن له آثار اقتصادية سلبية لذلك فإن الأمر يتطلب العمل على تعظيم آثاره الإيجابية وتدنية آثاره السلبية كما سيرد لاحقاً.

(1-3) أهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتبع أهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يحققها، وفي دراسة للأمم المتحدة على مجموعة من الدول (257 دولة) عن الأهداف وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين أن هناك عديد من الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها من جذب هذه الاستثمارات، وأعطت الدراسة لكل هدف نسبة مئوية من حيث عدد دول الدراسة التي سجلت أهميته بالنسبة لها، وأشار (World Investment Report, 2014, pp.111-113) إلى أن هناك خمسة أهداف تأتى على قمة الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها وتمثل 50% من حيث الأهمية النسبية بالمقارنة بباقي الأهداف كما في الشكل رقم (1)، وهدف خلق الوظائف هو أهم هذه الأهداف وذلك بالنسبة لحوالي 85% من دول الدراسة، وسجل هدفي نقل التكنولوجيا وتشجع الصادرات الهدفين الثاني والثالث بالنسبة لـ 70% من الدول وهدف تشجيع الصناعات المحلية وخلق قيمة مضافة في المركز الرابع لحوالي 65% من الدول والمركز الخامس لهدف تنمية المهارات لحوالي 55% من الدول، ويأتي بعد ذلك الأهداف المتمثلة في القرارات الخاصة بتنمية مواقع محددة، التنمية المحلية، السياسات الصناعية، تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، حماية البيئة، التعويض عن فشل السوق والأهداف الأخرى.

شكل رقم (1): الأهمية النسبية للأهداف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

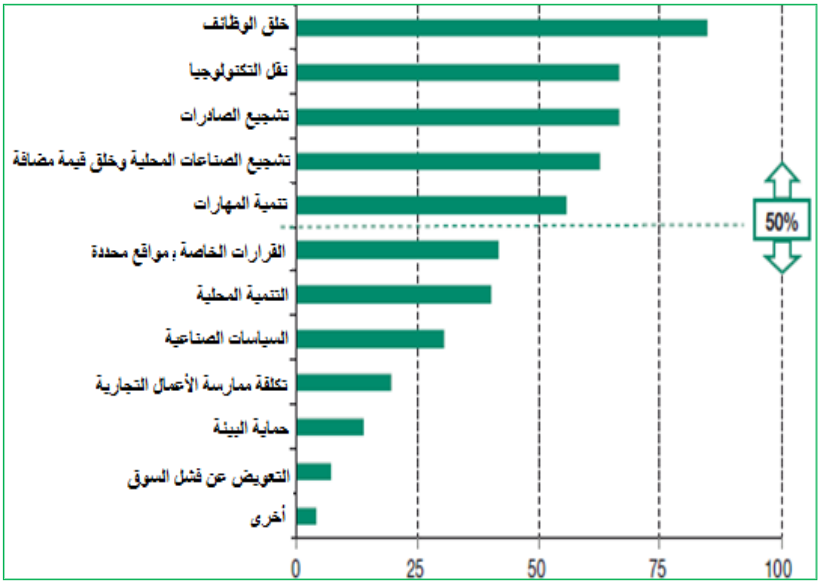

المصدر: (UNCTAD, 2014)

(1-4) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع الدراسات السابقة:

اتفقت العديد من الدراسات التطبيقية على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك سواء بالنسبة للدراسات المقارنة بين الدول أو الدراسات التي اختصت بدول معينة (أحمد جاد كمالي، 2004، ص 7-10)، ويمكن التمييز بين مدرستين في تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

المحددات وفقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية: تتناول تفسير هدف الشركات بوجه عام من التوسع الخارجي مثل هدف تعظيم الأرباح، هدف تسويق الإنتاج، ...إلخ.

المحددات وفقاً للنظرية الاقتصادية الكلية: وتقوم على تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمنهجين:

- منهج عوامل الجذب Pull Factors: ويدرس العلاقة بين خصائص الدولة وتدفقات الاستثمار الأجنبي.

- منهج عوامل الدفع Push Factors: ويقوم على أساس أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى دول معينة لكون العائد على الاستثمار في الدول المصدرة له أقل من العائد في الدول التي يتجه إليها.

(1-5) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للدوافع والمحفزات التي تؤدى للقيام به (جمال عبيد، 2002)، (عبد السلام أبو قحف، 2004)، (المعهد العربي للتخطيط، 2004) ومنها:

أ- الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية

يقوم على أساس استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز والمنتجات الزراعية والعمالة، وهو يعد بديلا للصادرات بين الشركة الأم والبلدان المضيفة، ويسمي كذلك بالاستثمار الأفقي حيث ينتج نفس السلع والخدمات المنتجة في الشركة الأم في البلد المضيف.

ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق

يهدف إلى خدمة السوق المحلية للدولة المضيفة وأسواق الدول المجاورة بدلاً من تصديرها إليهم من الشركة الأم وذلك بشرط قدرة هذه الأسواق على استيعاب ناتج هذه الاستثمارات.

ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة

يهدف لزيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة الأم بتحويل بعض خطوط الإنتاج إلى الدول المضيفة التي تتمتع بميزة نسبية في تكاليف بعض عناصر الإنتاج ثم تجميعها لإنتاج المنتج النهائي لذلك يسمى بالاستثمار الرأسي.

د- الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية

يهدف لتعزيز الوضع التنافسي للشركة الأم في السوق الإقليمي أو العالمي وتتركز في الغالب في القطاعات كثيفة رأس المال مثل الاستثمار في المناطق المطبقة للتكنولوجيا Smart Area للاستفادة من التكنولوجيا المستخدمة في هذه المناطق.

كما ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للمشروعات المنشأة إلى:

- الاستثمار التأسيسي حيث يتم إنشاء فرع جديد للشركة الأم في البلد المضيف.
- الاستثمار عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ مع شركة قائمة في البلد المضيف.

كذلك ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للملكية إلى أن يكون كيان مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي أو شراكة مع المستثمر الوطني.

المبحث الثاني: توصيف الوضع الحالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

تأتى أهمية التعرف على الوضع الحالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من جانبين الأول ويتمثل في ما إذا كان التحولات الاقتصادية على مستوى العالم لها تأثير ملحوظ على هذه التدفقات من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (نهاية عام 2008) على معدل نمو الاقتصاد العالمي، والثاني للتعرف على الوزن النسبي لنصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وبالتالي مؤشر على ما إذا كانت مصر دولة جاذبه لهذه الاستثمارات أم لا؟، هذا ويتم التعرف على تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة من 2004 إلى 2013 بتقسيمها على ثلاث فترات وكذلك التعرف على اتجاهاته وتوزيعه القطاعي.

(2-1) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نمو متتالٍ عام بعد آخر خلال الفترة من 2004 إلى 2007 وبمعدلات نمو كبيرة نسبياً أقلها 34.8% عام 2007 بالمقارنة بعام 2006 وأكبرها 48.7% عام 2006 بالمقارنة بعام 2005، كما هو موضح بالشكل رقم (2).

شكل رقم (2): إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة من 2004 إلى 2013

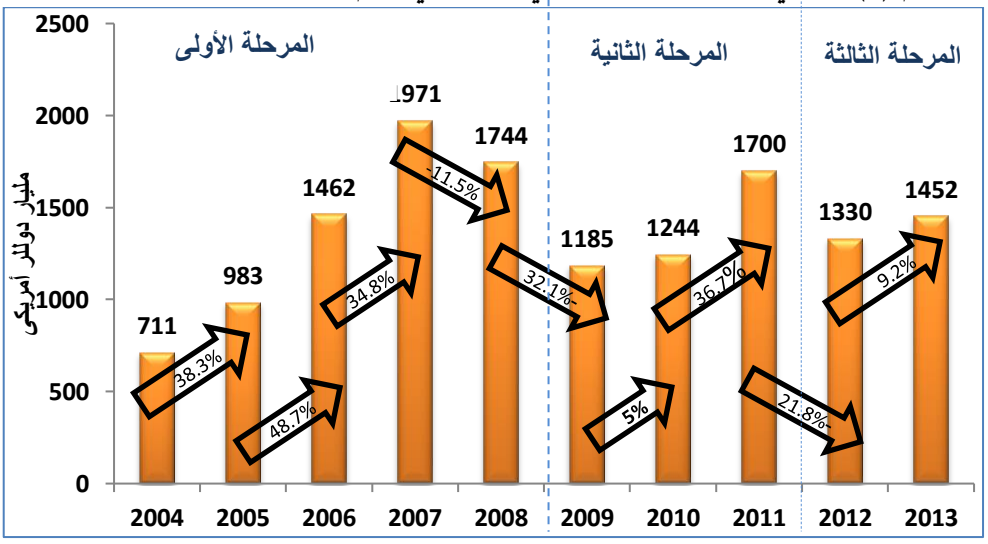

المصدر: (البنك الدولي، سنوات متعددة)

من الشكل السابق يمكن دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث فترات كما يلي:

(2-1-1) الفترة الأولى (من عام 2004 إلى عام 2007)

حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم نمواً متتالي عام بعد آخر خلال هذه الفترة وبمعدلات نمو كبيرة نسبياً وسجلت عام 2007 قمتها 1971 مليار دولار أمريكي محققة نمواً بنسبة 34.8% عن العام السابق عليه، ويرجع استمرار النمو المتحقق في هذه الفترة إلى:

- تسجيل غالبية اقتصاديات العالم نمو متتالٍ في الناتج المحلى الإجمالي.
- إعادة استثمار شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحها في الدول المضيفة بسبب ارتفاع الأرباح.
- الزيادة الكبيرة في عمليات الاستحواذ والاندماج خاصة بين الشركات بالدول الرأسمالية والبنوك الدولية.
- اتجاه الدول لتحسين بيئة الاستثمار بها والتنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

(2-1-2) الفترة الثانية (من عام 2008 إلى عام 2010)

شهدت هذه الفترة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تراجعاً كبيراً تزامناً مع الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث شهدت هذه الفترة نهاية دورة النمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي فتراجعت لتسجل عامي 2008 ، 2009 حوالى 1744 مليار دولار ، 1185 مليار دولار على التوالي بنسبة انخفاض 11.5% و32.1% لكل عام بالمقارنة بالعام السابق عليه (The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Centre, 2009, pag.9)، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- انخفاض قدرة الشركات على الاستثمار لارتفاع تكلفة التمويل وانخفاض الأرباح.
- تأثر الميل إلى الاستثمار سلباً بالركود العالمي.
- ارتفاع درجة المخاطرة وبالتالي تقليل الاستثمارات لزيادة مرونتها لمواجهة مزيد من التدهور.

شهد عام 2010 ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة متواضعة لتسجل 1244 مليار دولار بنسبة نمو لا تتجاوز 5% مقارنة بالعام السابق عليه.

(2-1-3) الفترة الثالثة (من عام 2011 إلى عام 2013)

شهدت هذه الفترة تذبذبات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت بأن حقق عام 2011 نمواً بنسبة 36.7% بالمقارنة بعام 2010 مسجلاً 1700مليار دولار ما لبث أن انخفض إلى 1330 مليار دولار عام 2012 بنسبة انخفاض 21.8% عن العام السابق عليه وبعد ذلك شهدت تحسناً طفيفاً لتسجل 1452 مليار دولار بنسبة نمو 9.2%، ويرجع هذا التذبذب إلى:

- الأثر الاقتصادي لثورات الربيع العربي وهروب الاستثمارات الأجنبية.
- أزمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو.
- تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي.
- اتخاذ بعض الحكومات إجراءات لمنع هروب رؤوس الأموال منها وهبوط أسعار صرف عملاتها المحلية.
- قيام بعض الدول مثل الصين بالإعلان عن مجموعة من الإجراءات بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في بعض مجالات الاستثمار التي كان يحتكرها القطاع العام.

(2-2) اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

تمت الغالبية العظمى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بين الدول المتقدمة وبعضها لتوافر مقومات بيئة الاستثمار الجاذبة، فبعد أن كانت الدول المتقدمة تستقبل أكثر من 63% من إجمالي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم عام 2007 إلا أنها تدريجياً فقدت هذه المكانة حتى بلغ نصيبها 39% عام 2013، ومع ذلك حافظت على مستوها كأهم الدول المانحة للاستثمارات الأجنبية حيث سجلت التدفقات الخارجة منها نسباً لم تقل بأي حال عن 60% من إجمالي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.

مع عام 2010 توجه أكثر من نصف التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية (World Bank,2013,2012,2011)، وسجلت عام 2013 ما يزيد عن 53% من إجمالي هذه التدفقات، ويرجع ذلك إلى معدلات العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى في كل من الاقتصادات النامية 8% والاقتصادات الانتقالية 13% وذلك بالمقارنة بالاقتصادات المتقدمة 5% وذلك من إجمالي معدلات العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر 7% على الصعيد العالمي.

(2-3) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

اتجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعديد من القطاعات أهمها قطاع الخدمات والقطاع الصناعي حيث يشير التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من 2004 إلى2013 إلى الأهمية النسبية الكبيرة لقطاع الخدمات في جذب هذه التدفقات وهي الأنشطة التي سعى الاستثمار الأجنبي للاستثمار فيها خاصة مع عمليات الخصخصة للمرافق ومشروعات البنية الأساسية في الدول المتقدمة والدول النامية.

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

مر الاقتصاد المصري بتعاقب ثلاث تحولات اقتصادية بدأت بالأزمة الاقتصادية العالمية بنهاية عام 2008 والأبعاد الاقتصادية للتغيرات السياسية التي مرت بها مصر أثر ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، هذا بالإضافة إلى إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

مجموعة من القواعد لحوكمة[2] الشركات الخاصة والعامة، ومما لاشك فيه أن هذه التحولات وما سببته من عدم استقرار سياسي ولا اقتصادي قد شكلت تحدياً أمام النشاط الاقتصادي وأثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل حجم السوق والمعبر عنه بنمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، الاستثمار الكلى، الانفتاح على العالم الخارجي، عجز الموازنة العامة للدولة، معدل التضخم، ...إلخ، وينتقل أثر التغير في هذه المتغيرات الاقتصادية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة وظاهرة انتقال الأثر Pass Through Effect ولكونهم عامل أساسي في قياس محدداته، هذا بالإضافة لحساسية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه أي تغيرات تتعلق بالاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني في الدولة للمضيفة.

(3-1) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

اتفقت عديد من الدراسات التطبيقية السابقة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك سواء بالنسبة للدراسات المقارنة بين الدول أو الدراسات التي اختصت بدول معينة، قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بتجميع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودلالتها واتجاهها والتي اتفقت عليها عديد من الدراسات التطبيقية السابقة وعدد مرات تكرارها وثبت معنويتها، وذلك من خلال تصميم نموذج كمي يستخدم Panel Data يجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية ومستخدماً لجميع البيانات المتوفرة لتقدير معاملات النموذج، وبالجدول رقم (1) أمثلة لهذه المحددات.

[2] تعرف الحوكمة على أنها مجموعة القرارات والأساليب الحديثة والآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تضمن تفعيل مبادئ الاستقلالية والنزاهة والشفافية والانضباط والمساءلة والعدالة وغيرها من مبادئ الحوكمة التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال تصرفات إدارة المؤسسات تجاه هذه المبادئ، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف وبما يضمن تحقيق العدالة ويحفظ للمساهمين وللأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة حقهم، تشجع الحوكمة علي استقطاب الاستثمارات الأجنبية بشروط جيدة، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالشركات الأخرى، وبالتالي فان الأرباح التي تسعى الاستثمارات الأجنبية لتحقيقها ستكون معتدلة لانتفاء وجود العلاقة العكسية بين المخاطرة والربح، مما يسهم في خفض سعر السلع والخدمات المقدمة.

جدول رقم (1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر واتجاهها

المحدد	الدلالة	نوع التأثير
نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي	ويتحدد بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ويدل على: • اتساع السوق. • قاعدة اقتصادية قوية. • ارتفاع العائد المتوقع على الاستثمار.	إيجابي
الانفتاح على العالم الخارجي	يتحدد بنسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي، ويدل على قوة علاقات الدولة بالعالم الخارجي.	إيجابي
المخاطر السياسية والاقتصادية	يساهم هذا المؤشر في بناء الثقة ودعم الاستثمار ويتحدد بـ • عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي. • معدل التضخم.	سلبى
مقاييس البيئة المؤسسية والبنية الأساسية	ويساهم في قياس كفاءة الدولة في توفير البيئة المناسبة للاستثمار ويتحدد بحجم الاستثمار العام موزع قطاعياً، عدد خطوط التليفون، جودة البنية الأساسية، ...	إيجابي

المصدر: (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008، ص 16-17)

(3-2) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يتم التعرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتطورها قبل وبعد هذه التحولات الاقتصادية بتقسيم الفترة من 2005/2004 إلى 2014/2013 إلى ثلاث فترات، وذلك بعد التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وعلاقاته الاتجاهية مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى التعرف على أهم التطورات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2015/2014.

يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفرق بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، وتضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر أكثر من مرة نتيجة تنفيذ حزمة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية خلال هذه الفترة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007)، وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي إلى مصر خلال الفترة من 2005/2004 إلى 2014/2013 حوالى 63.2 مليار دولار كمحصلة للفرق بين إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والمقدرة بـ110.5 مليار

دولار، وإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة والمقدرة بـ 47.2. مليار دولار، هذا وتتركز الغالبية العظمى للدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما يعد قطاع البترول هو القطاع الرائد في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر خلال هذه الفترة (مركز معلومات مجلس الوزراء، 2014) بغرض دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر تم تقسيم فترة الدراسة (2005/2004- 2014/2013) إلى ثلاث فترات زمنية وفقاً لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك استخدام بعض المحددات أجمعت عليها العديد من الدراسات السابقة (Bouuoiyour, 2003) ويعنى هذا البحث بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للنظرية الاقتصادية الكلية القائمة على التصنيف وفقاً لمنهج عوامل الجذب Pull Factors والذى يدرس العلاقة بين خصائص الدولة وتدفقات الاستثمار الأجنبي مثل حجم السوق والمعبر عنه بنمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، الاستثمار الكلى، الانفتاح على العالم الخارجي، عجز الموازنة العامة للدولة، معدل التضخم، ...إلخ وذلك بهدف قياس علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وأثر التحولات الاقتصادية على هذه التدفقات مثل:

- **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** كلما زادت قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دل ذلك على زيادة قيمة التدفقات الداخلة وانخفاض قيمة التدفقات الخارجة وبالتالي فإنها تعتبر كمقياس إذا كان الاقتصاد جاذب أم طارد للاستثمارات.

- **نسبة نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** وتدل على قدرة الاقتصاد الوطني على جذب الاستثمارات وعلى كفاءة وفاعلية حوافز الاستثمار المقدمة من الدولة بالإضافة إلى درجة تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

- **نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى الناتج المحلى الإجمالي:** يشير نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى وجود قاعدة اقتصادية قوية، ويرتبط النمو الاقتصادي بزيادة الاستثمارات، فكلما زادت نسبة تدفق الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على تحسن أداء الاقتصاد القومي، وارتفاع العائد المتوقع على الاستثمار.

- **نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:** وهو مؤشر على قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات ووزنه النسبي على مستوى العالم.

- **نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صافي الاستثمار الأجنبي غير المباشر** (محفظة الأوراق المالية)**:** وهو مؤشر على اتجاه الاستثمارات الأجنبية فكلما كان صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية فإن ذلك يدل على اتجاه الاستثمارات الأجنبية للمشروعات الإنتاجية والخدمية أكثر منها لأغراض المضاربة.

- **معيار المخاطر السياسية والاقتصادية:** علاقة سالبة فكلما زاد عجز الموازنة العامة للدولة أو زاد معدل التضخم انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويساهم هذا المؤشر في بناء الثقة ودعم الاستثمار ويقلل من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات وكذلك لتحديد ما إذا كان الاقتصاد جاذب وليس طارد للاستثمارات الأجنبية.

- **معيار الانفتاح على العالم الخارجي:** علاقة موجبه فكلما زاد الانفتاح على العالم الخارجي زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كمؤشر على قوة العلاقات التجارية الخارجية للاقتصاد وإمكانية التصدير والاستيراد للسلع المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وخاصة مع علاقاته المتشعبة مع دول العالم.

جدول رقم (2): تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وبعض محدداته

البيان	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014
التدفقات الداخلة (مليون دولار)	4134.5	9083.5	13084.3	17802.2	12836.1	11008.1	9574.4	11768.1	10273.6	10892.9
التدفقات الخارجة (مليون دولار)	232.7	2972.1	2031.1	4565.7	4722.7	4249.9	7385.8	7785.9	6520.3	6773.6
صافي التدفقات (مليون دولار)	3901.8	6111.4	11053.2	13236.5	8113.4	6758.2	2188.6	3982.2	3753.3	4119.3
نسبة نمو صافي التدفقات	-	56.6%	80.9%	19.8%	-38.7%	-16.7%	-67.6%	82.0%	-5.7%	9.8%
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.5%	6.8%	7.1%	7.2%	4.7%	5.1%	1.9%	2.2%	2.1%	2.1%
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر/الناتج المحلي الإجمالي	4.6%	6.1%	8.6%	8.1%	4.3%	3.1%	0.9%	1.4%	1.4%	1.4%
صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية (مليار دولار)	0.8	2.8	-0.9	-1.4	-9.2	7.2	-2.6	-5	1.5	1.2
التدفقات الداخلة لمصر/ إجمالي التدفقات في العالم	0.6%	0.9%	0.9%	0.9%	0.7%	0.9%	0.8%	0.7%	0.8%	0.8%
معدل التضخم	4.7%	7.2%	8.5%	20.2%	9.9%	10.1%	11.8%	7.3%	9.8%	8.2%
عجز الموازنة العامة للدولة/ الناتج المحلي الإجمالي	9.6%	8.2%	7.5%	7.3%	7%	8.1%	9.5%	10.8%	13.7%	12.8%
إجمالي التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي	42.5%	45.5%	46.3%	50.5%	40.2%	33.4%	33%	32.1%	30.7%	30%

المصدر: (وزارة الاستثمار والبنك المركزي المصري، World Investment، United Nation ،سنوات متعددة)

شكل رقم (3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومحدداته

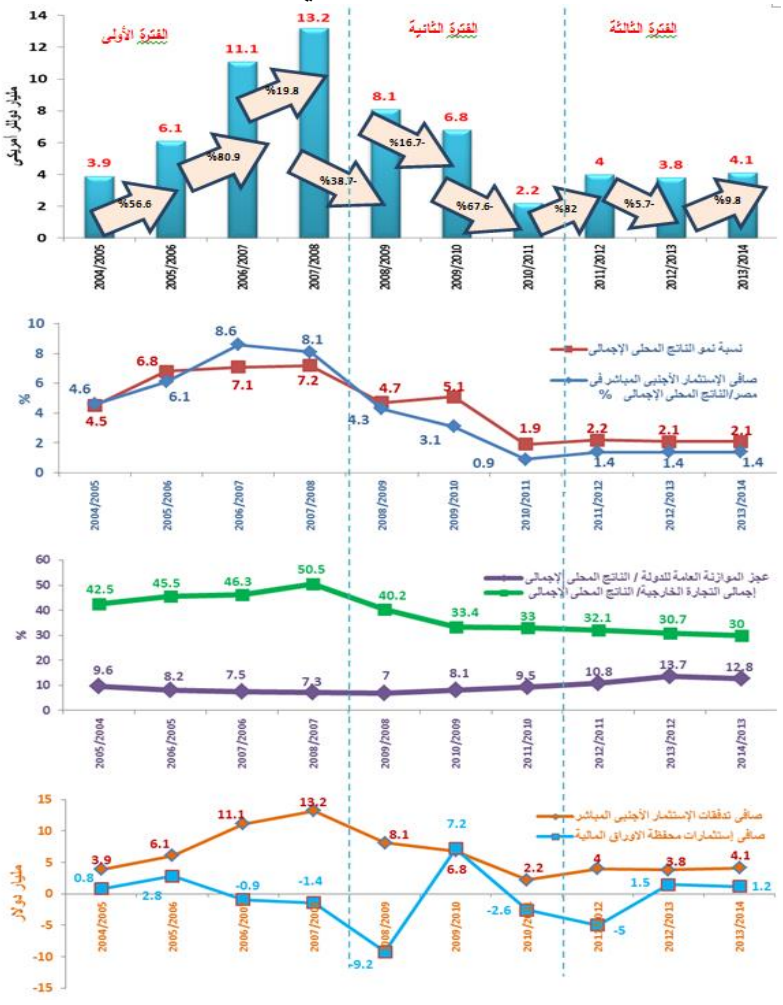

المصدر: (وزارة الاستثمار والبنك المركزي المصري، United Nation ،سنوات متعددة)

الفترة الأولى: نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2008/2007-2005/2004)

شهدت هذه الفترة استمرارية التحسن في الأداء الاقتصادي من عام لآخر خاصة مع تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية، وسجلت هذه الفترة أعلى قيمه لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة 7.2% وجاء هذا التحسن مدعوماً باستمرار زيادة الطلب المحلى وزيادة الصادرات غير البترولية وشهدت الفترة مزيداً من الانفتاح على العالم الخارجي بالإضافة إلى تحقق انخفاض متتالٍ في عجز الموازنة العامة للدولة، كما ساهمت السياسات المالية

المتبعة في الحد من الضغوط التضخمية والحيلولة دون ارتفاع التضخم بدرجة كبيرة باستثناء عام 2008/2007 الذى سجل أعلى معدل تضخم شهدته مصر خلال فترة الدراسة وجاء هذا الارتفاع تأثراً بتصاعد الأسعار العالمية للمواد الغذائية وتعديل الأسعار الإدارية للطاقة والمواد البترولية فضلاً عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وهو الأمر الذى أستلزم تدخل السياسات النقدية لضبطه والحد من استمرارية ارتفاعه.

ونظراً للعلاقة بين هذه المتغيرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ومحدداته فإن هذه الفترة سجلت نمو صافي التدفقات من عام لآخر حيث:

- شهد عام 2007/2006 أكبر نسبة نمو لصافي التدفقات بلغ 80.9% وذلك بالمقارنة بالعام السابق عليه مسجلاً 11.1 مليار دولار بنسبة 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي، واعتبرت مصر من أكبر 5 دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والأولى أفريقياً والثانية عربياً، ويرجع ذلك للنمو المتتالي للاقتصاد المصري واتجاه الدولة لتحسين بيئة الاستثمار بها وتقديم عديد من الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.
- قدرت الاستثمارات الداخلة بحوالي 13.1 مليار دولار ورغم ذلك فإن نصيبها لم يتجاوز 0.9% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي لهذا العام.
- حقق عام 2008/2007 أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر مسجلاً 13.2 مليار دولار بنسبة نمو 19.8% بالمقارنة بالعام السابق واقترن ذلك بنجاح الاقتصاد المصري في جذب أكبر حجم من التدفقات الداخلة والمقدرة بـ 17.8 مليار دولار تحققت خلال الفترة، وذلك بدون زيادة في نصيب مصر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي لهذا العام (0.9%)، هذا في حين سجلت التدفقات الخارجة 4.6 مليار دولار.
- زادت نسبة تدفق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة مسجلاً 4.6% عام 2005/2004، 6.1% في العام التالي ثم سجل 8.6% في عام 2007/2006 وسجل انخفاضاً طفيفاً في العام التالي، مما يدل على تحسن أداء الاقتصاد القومي، وارتفاع العائد المتوقع على الاستثمار وبالتالي جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر.

- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تحقق قيماً سالبة رغم تذبذب صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية بين الموجب والسالب لأغراض المضاربة، إلا أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سجل قيماً أكبر من صافي استثمارات محفظة الأوراق المالية مما يدل على اتجاه الاستثمارات الأجنبية للمشروعات الإنتاجية والخدمية أكثر منها لأغراض المضاربة.
- شهدت الفترة مزيداً من الانفتاح على العالم الخارجي من عام لآخر حتى سجلت نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة 50.5%.
- تحقق انخفاض متتالٍ في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالي من عام لآخر لتسجل أقل قيمة لها خلال فترة الدراسة 7%.

نجح قطاع البترول في الاستئثار بأكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى مصر بنسبة 54.5% كنسبة متوسطة خلال هذه الفترة لقطاع البترول وذلك لتحقيقه أرباحا ضخمة قائمة على استنزاف الموارد الطبيعية للدولة بأقل الأثمان وتحقيقه أعلى أرباح ممكنه بالإضافة إلى أهميته الاستراتيجية على مستوى العالم، وتوزعت باقي التدفقات على قطاع الخدمات التمويلية بنسبة 12.3% والقطاع الصناعي بنسبة 8.6% والعقاري بنسبة 2.2% ورغم ضآلة هذه النسب إلا أنها تشير إلى توجه الاستثمارات لقطاعات أخرى غير البترولية كما هو موضح بالشكل رقم (4).

شكل رقم (4): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة خلال الفترة من 2005/2004 إلى 2008/2007

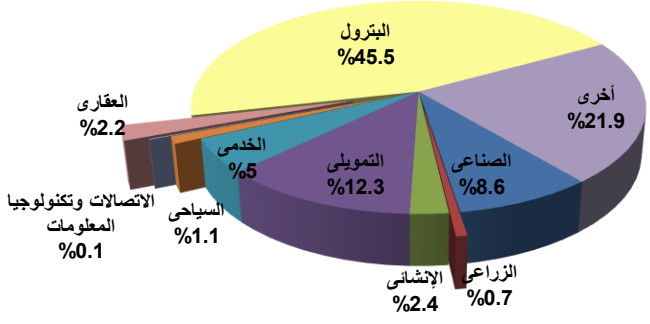

المصدر: (وزارة الاستثمار والبنك المركزي المصري، World Investment، United Nation، سنوات متعددة).

الفترة الثانية: انحسار صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2010/2008-2011/2009)

تعد هذه الفترة فترة الأزمات على كافة الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، حيث بدأت بالأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 وانتهت بثورة 25 يناير 2011 وآثارهما السلبية على القطاعات الاقتصادية مثل السياحة والنقل والإنتاج والاستثمار بالإضافة إلى تزامن هذا التوقيت مع ثورات الربيع العربي في الدول العربية المجاورة وأزمة ديون منطقة اليورو وبعض التطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية مما كان له عظيم الأثر على المتغيرات الاقتصادية، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة 1.9% عام 2011/2010 وكان من أكثر القطاعات تراجعاً من حيث المساهمة في معدل النمو قطاع الاتصالات والمعلومات وقطاع المال، كما شهدت هذه الفترة زيادة معدل التضخم من عام لآخر وكذلك زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، هذا في حين سجل حجم التجارة الخارجية نمواً كمحصلة إجمالية لهذه الفترة لنمو كل من الصادرات والواردات.

هذا وتأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر ومحدداته بهذه المتغيرات وتداعياتها الاقتصادية حيث:

- اعتبرت الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت عام 2009/2008 هي الأسوأ للاستثمارات الأجنبية المباشرة واستطاعت مصر أن تجذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 8.1 مليار دولار إلا أنها كانت بداية انحسار التدفقات الداخلة وموجة هروب الاستثمارات الأجنبية القائمة بالفعل، حيث تدهورت صافي التدفقات بنسبة 38.7% بالمقارنة بالعام السابق وسجلت التدفقات الداخلة 12.8 مليار دولار بنسبة 4.3% من الناتج المحلى الإجمالي ولم تمثل سوى 0.7% من إجمالي التدفقات العالمية هذا العام.
- في عام 2011/2010 تباطأت كافة قطاعات النشاط الاقتصادي للتأثير المزدوج لكل من الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وثورة 25 يناير 2011 فسجلت التدفقات تدهوراً حاداً ليصل إلى أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة مسجلاً 2.2 مليار دولار بنسبة انخفاض 67.6% عن العام السابق عليه، ويرجع هذا التدهور ليس فقط لتدنى الاستثمارات الداخلة التي سجلت 7.4 مليار دولار وإنما كذلك لتصفية الاستثمارات الأجنبية القائمة في مصر بسبب الأثر السلبى للأحداث علي ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري خاصة مع التنبؤ باستمرار عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في مصر وهو ما له دلالات سلبية مثل:

- هروب مصدر من مصادر العملات الأجنبية نتيجة التدفقات النقدية للخارج.
- زيادة معدلات البطالة نتيجة تصفية أو تقليص العمالة في هذه المشروعات.
- خروج هذه الاستثمارات يعطي مؤشرات سلبية عن التدفقات المستقبلية لعدد من السنوات القادمة.

- لم تسجل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي قيم سالبة وذلك مقابل تذبذب صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية بحدة لتسجل عام 2009/2008 أكبر مبيعات للأجانب لما في حوزتهم من الأوراق المالية والسندات والصكوك المصرية تأثراً بالأحداث السياسية وسيادة ظروف عدم التأكد.
- شهدت الفترة انخفاض الانفتاح على العالم الخارجي من عام لآخر حتى سجلت نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي 40.2% عام 2009/2008 ووصلت إلى 33% عام 2011/2010.
- تحقق زيادة متتالية في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالي من عام لآخر لتسجل 9.5% عام 2011/2010.

اتجه 72.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الداخل لمصر إلى قطاع البترول وذلك كنسبة متوسطة من صافي التدفقات الداخلة خلال الفترة 2009/2008 إلى 2011/2010، وذلك مقابل انخفاض الموجه للقطاعات الأخرى خاصة الصناعي والتمويلي بما كان عليه في العام السابق حيث سجل القطاع الصناعي 6.3% مقابل 4.3% للخدمات التمويلية و2.6 للقطاع الخدمي وظهر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأفق ليستحوذ على2.4%من صافي التدفقات الداخلة، كما هو موضح في الشكل رقم (5).

شكل رقم (5): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة خلال الفترة من 2009/2008 إلى 2011/2010

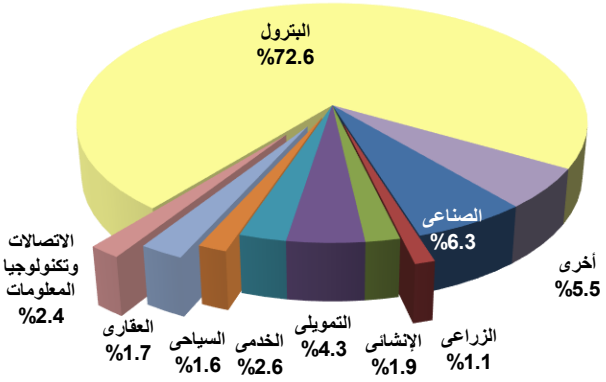

المصدر: (وزارة الاستثمار والبنك المركزي المصري، World Investment، United Nation ،سنوات متعددة)

الفترة الثالثة انتعاش صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2014/2012-2013/2011)

مما لاشك فيه أن التحولات التي شهدتها مصر بداية من عام 2011 قد شكلت تحدياً أمام النشاط الاقتصادي وأثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما نتج عنها تحقيق معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي استقرار نسبى خلال هذه الفترة عند مستوى منخفض ليستقر فيما بين 2.1% و2.2% وهو ما يرجع إلى انخفاض مساهمات بعض القطاعات وأهمها الأنشطة الاستخراجية وقناة السويس والاتصالات، كما انخفض حجم التجارة الخارجية من عام لآخر خلال هذه الفترة خاصة عام 2013/2012 ليس فقط تأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي وإنما كذلك لعدم توافر السيولة الكافية بالعملة الأجنبية وإعطاء الأولوية للسلع الاستراتيجية وزيادة الطلب المحلى على المنتجات البترولية خاصة البنزين والسولار نتيجة تفشى أعمال السرقة والتهريب.

إلا أن جهود الدولة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتشجيع الاستثمار ورفع معدلات التشغيل وخلق فرص تسويق متعددة أمام الاستثمار الأجنبي كانت ذات أثر على بداية استعادة القدرة علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، حيث حقق صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا بنسبة 82% عام 2012/2011 بالمقارنة بالعام

السابق ليسجل 4 مليار دولار، كما استطاع أن يجذب ما يقرب منها عامي 2013/2012 و2014/2013 مسجلاً 3.8 و4.1 مليار دولار على التوالي، وجاء ذلك كنتيجة للأسباب التالية:

- الإعلان عن صدور قانون الاستثمار والمقرر في مارس 2015 والذي يركز على دعم وطمأنه المستثمرين العرب والأجانب والتأكيد على ترحيب مصر بالاستثمار الأجنبي وتوفير بيئة مناسبة له، والقضاء على المعوقات والمشكلات التي كان يعاني منها المستثمرون وجذب مزيد من الاستثمارات.
- الإعلان عن مشروع ازدواج قناة السويس ومشروع تنمية محور قناة السويس ومراكز التنمية به والتي تعد منطقة واعدة لاستثمارات صناعية وخدمية تتجاوز 100 مليار دولار.
- الإعلان عن المؤتمر الاقتصادي العالمي في مارس 2015 "مصر المستقبل" ودعوة عدد كبير من رجال الأعمال والوفود الرسمية من أكثر من 100 دولة كالسعودية والإمارات والكويت، بجانب عدة دول أوروبية وأفريقية وكذلك روسيا والصين، ودعوة للاستثمارات الوطنية والإقليمية والأجنبية للاستثمار في عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الضخمة في مصر منها مشروع تنمية محور قناة السويس، مشروع واحة أكتوبر، وإنشاء محطات كبرى لتوليد الكهرباء، ومشاريع تطوير منطقة المثلث الذهبي بصعيد مصر.
- التوقعات بأن نسبة النمو الاقتصادي في مصر سنوياً في الفترة (2012-2017) هو 5.6%.
- ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر من دول الاتحاد الأوروبي لتصل إلى 80.7% خلال 2012/2011 من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر وذلك مقابل 30.5% عام 2008/2007، وإن انخفضت لتصل إلى 51.5% خلال 2013/2012.

شهد عام 2014/2013 تحسن في معدل التضخم عن العام السابق عليه، كما انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالي لتسجل 12.8% بالمقارنة بـ 13.7% في العام السابق.

هذا وبلغت متوسط نسبة استحواذ قطاع البترول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2014/2012-2013/2011) حوالي 67.4% وارتفع نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليستحوذ على 4.3%، وهو قطاع يشهد نمو الاستثمارات الموجهة إليه وبالتالي أصبح أكثر جذباً للاستثمارات عما كان عليه، ورغم ضآلة نصيبه إلا أنه يدل على الأقل على توجه الاستثمارات لقطاعات أخرى غير البترول وخاصة مع الانخفاض المتتالي للموجه لقطاع الصناعة حتى سجلت 3.7% كنسبة متوسطة للفترة، كما هو موضح في الشكل رقم (6).

شكل رقم (6): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة خلال الفترة من 2012/2011 إلى 2014/2013

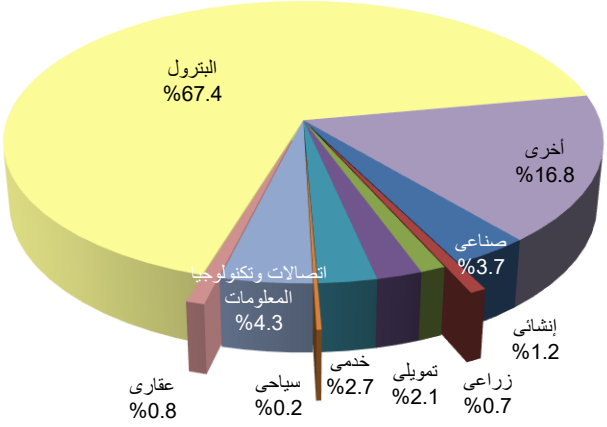

المصدر: (وزارة الاستثمار والبنك المركزي المصري، World Investment، United Nation، سنوات متعددة)

مؤشرات الأداء العالمية عن أداء الاقتصاد المصري في هذه الفترة

شهدت هذه الفترة تحسن ترتيب مصر العالمي في عديد من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار منها:

- احتلت مصر المرتبة الرابعة بين الدول الأفريقية في تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI, Intelligence 2013/2014) حيث اعتبرت مصر أفضل دولة تتوافر لديها البنية الأساسية،

كما تحتل المرتبة الثانية من حيث توفير البيئة الملائمة للأعمال، والمرتبة الثالثة في كل من بيئة العمل وكفاءة التكلفة، والمرتبة الخامسة من حيث المقومات الاقتصادية.

- اعتبار مصر من بين أفضل 10 دول أفريقية جاذبة لمشروعات البنية الأساسية حتى فبراير 2013 وفقًا لتقرير استبيان قياس الجاذبية في أفريقيا (Getting Down to Business, 2013)، كما جاءت ضمن أفضل خمس دول من حيث أراء المستثمرين وفقاً للقدرة على جذب الاستثمارات.
- أشار تقرير البنك الدولي (Doing Business,2014) عن حصول مصر على الترتيب 112 من إجمالي الترتيب الكلي في قائمة "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" (يضم 189 اقتصاداً)، حيث يتم تصنيف الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 189، وتعني مرتبة عالية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال أن البيئة التنظيمية أكثر مواتية لبدء وإدارة شركة محلية.

أشار المسح العالمي لثقة المستثمرين الصادر عن مركز (Nielsen Centre for Marketing Research، 2013) إلى أن مصر جاءت ضمن أربع دول سجلت زيادة في مؤشر ثقة المستثمرين في ستة أسواق بالشرق الأوسط وأفريقيا واحتلت الترتيب 77 من بين 124 دولة يضمها المؤشر (وزارة الاستثمار والمناطق الحرة، 2013).

تشير التقارير المبدئية عن النصف الأول من عام 2015/2014 إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لتسجل 2.7 مليار دولار مقارنة بنحو 2.1 مليار دولار في الفترة المناظرة من العام المالي السابق، هذا وجاءت الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في جانبه الأكبر نتيجة لارتفاع صافي التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق 1.4 مليار دولار مقابل 1.1 مليار دولار في الفترة المناظرة (البنك المركزي المصري، 2015/2014).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تسعى الدول لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمقارنة بدول العالم لما له من مزايا عديدة خاصة دوره في التنمية الاقتصادية بقطاعاتها المختلفة، إلا أنه تبين تأثره الواضح بالتحولات الاقتصادية الإيجابية والسلبية، وتدفقه أو هروبه يتحدد تبعاً للتغير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقدمت مصر عديد من الحوافز والمزايا والتيسيرات والإعفاءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكمحصلة لدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر (2005/2004-2014/2013) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر علاقات موجبة مع كل من الاستقرار السياسي الاقتصادي، نمو الناتج المحلى الإجمالي، زيادة الانفتاح على العالم الخارجي، انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة، انخفاض معدل التضخم، والعكس.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر وصلت لقمتها عام 2008/2007 ثم بدأت في الانخفاض المتتالي بعد ذلك لتصل إلى أدناها عام 2011/2010 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية المتبوعة بثورات الربيع العربي وخاصة ثورة 25 يناير 2011 ليسجل ليس فقط تدهور في تدفقات الأجنبي المباشر لمصر وإنما كذلك تصفية غالبية الاستثمارات الأجنبية القائمة، إلا أنها استطاعت بعد ذلك أن تحقق استقراراً نسبياً.
- رغم الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر إلا أنها لم تجذب إلا ما يقل عن 1% سنوياً، الأمر الذي يشير إلى ضآلة تواجدها على خريطة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.
- اتجه ما يقرب من ثلثي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر لقطاع البترول لتحقيقه أرباحاً ضخمة قائمة على استنزاف الموارد الطبيعية بأقل ثمن، ولم يتجه لقطاع الصناعة سوى 6.2% كمتوسط سنوي رغم كونه القطاع المنشود كقطاع قاطر للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تركزت الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر بنسبة تزيد عن 75% من إجمالي التدفقات الداخلة لمصر في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقط.

- بلغت نسبة "صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر/الناتج المحلى الإجمالي" في أقصى قيمة لها 8.6% فقط عام 2007/2006، وسجلت 1.4% فقط في العامين 2012/2011، 2014/2013.
- تشير التقديرات المبدئية إلى أن عام 2015/2014 بداية عصر جديد لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بسبب جهود الدولة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإصدار قانون الاستثمار الجديد، والنجاح الكبير للمؤتمر الاقتصادي العالمي "مصر المستقبل".

من النتائج السابقة تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لمصر حتى في أقصى قيمه لها لم تكن بالكم المأمول ولم تتوجه للقطاعات التنموية المستهدفة وأنه لم يكن ممكناً اعتبار مصر من الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وأنه تأثر تأثراً قوياً نتيجة للتحولات الاقتصادية الإيجابية والسلبية، إلا أنه في ضوء الجهود المبذولة حالياً من الممكن أن تعتبر المرحلة الجديدة بداية عصر جديد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

ثانياً: التوصيات

تتمثل التوصية الرئيسية للبحث في:

العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لمصر باعتبارها أول دعائم جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير الضمانات التي تمنع هروبه، بالإضافة إلى أهمية تحديد القطاعات الاقتصادية التي تحتاج لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمتطلبات الاقتصاد القومي واحتياجاته التنموية.

ومن التوصية الرئيسية تأتى التوصيات المكملة وتتمثل في:

- اتخاذ كافة التدابير والتسهيلات والحوافز التي من شأنها إعادة استثمارات المصريين بالخارج لارتباطها بالوطن ولصعوبة هروبها عند الأزمات.

- الاستفادة من نجاح مؤتمر "مصر المستقبل" في جانب الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بعمل مؤتمرات دورية مماثلة مع توفير خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية ذات الأولوية والترويج للمشروعات المستهدفة.

- تحديد القطاعات الاقتصادية التي تحتاج لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنع دخوله إلى المجالات التي لا تضيف للاقتصاد القومي أو التي يتم تغطيتها محلياً أو ذات البعد الاستراتيجي، وذلك وفقاً لمتطلبات الاقتصاد القومي واحتياجاته التنموية مثل: المشروعات التي تحتاج تكنولوجيا متقدمة تفوق إمكانياته ويمتد تأثيرها من المشروع إلى المجتمع، أو التي تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة يصعب تدبيرها محلياً، وكذلك التي تساهم في تخفيض الواردات أو زيادة في الصادرات، والتي توظف أعدادا متزايدة من العمالة وتوفر التدريب اللازم لهم بالإضافة إلى المشرعات التي تساهم في استغلال طاقات وموارد طبيعية وفنية لم تكن مستغلة من قبل وتلك التي تحقق التكامل مع مشروعات قائمة سواء للأمام أو للخلف، المشروعات تنمية مناطق معينة.

- التخلص من تركز الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والعمل على جذب عديد من الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي كاليابان وكندا والدول الآسيوية الأخرى بالإضافة إلى الدول العربية.

- العمل على تفعيل الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف وتعزيز الدخول في اتفاقيات جديدة لما يترتب على ذلك من تدفق الاستثمارات البينية وجذب الاستثمارات من خارج الاتفاقيات إلى داخلها.

- الرقابة المحكمة والإشراف على تنفيذ التعديلات والمستجدات الواردة بقانون الاستثمار الجديد 2015 التي من شأنها أن تساهم في حل مشكلات ومعوقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر وأهمها:

  - تحديد جهة واحدة مسئولة ذات سلطات ومسئوليات واسعة قادرة على التعامل مع المستثمرين وهي "هيئة الاستثمار" وتمتلك كذلك السلطة لمنح الإعفاءات الجمركية والضريبية للمستثمرين، كما تعتبر الجهة الإدارية المتخصصة في تطبيق أحكام القانون، وتتولى القيام بكافة الأعمال بالنيابة عن المستثمر مع جميع الجهات الحكومية.

- تتولي الهيئة العامة للاستثمار في مصر إصدار الترخيص النهائي وذلك في مدة لا تتجاوز 15 يوما من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة (الفقرة الأولى من المادة 55)، على أن يكون ذلك من خلال مكاتب الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، بحيث يتم تقصير مدة إصدار تراخيص الاستثمار والشركات في أسرع وقت ممكن بينما كان في السابق يجب أخذ موافقة أكثر من 75 جهة حكومية وعسكرية قبل بداية مشروع أو شركة ما، وهو ما كان يستغرق ما لا يقل عن 6 أشهر على الأقل قبل بدء المشروع.
- السماح بإقامة مشروع بمسمى رأس مال بالعملة الأجنبية كمطلب للشركات الأجنبية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية ويكون من حق المستثمر تحديد رأس المال بالكامل بالنقد الأجنبي.
- الفصل بين الشخصية الطبيعية للمنشأة أو الشركة والمسئول عن الإدارة الفعلية في الجرائم التي ترتكب باسم الشخص الاعتباري.
- تطبيق آليات فض المنازعات وتصفية الشركات في مصر، سواء آلية اختصاص هيئة الاستثمار بنظر الدعاوى الخاصة بنزاعات تخص الهيئة وتنظر في الدعوى خلال 15 يوما، وتصدر قراراها خلال 60 يوما على أن يكون ملزما للهيئة، أو الآلية الأخرى التي تتبع دولة رئيس الوزراء بالنظر في كافة الشكاوى الأخرى وتصدر قرارها خلال 30 يوما وبالتالي حسم كافة النزاعات بين المستثمرين والجهات المعنية بعيداً عن لجان فض المنازعات التي تستغرق وقتا طويلا لحسمها.

- وأخيراً الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها والاسترشاد بها فيما يتناسب مع طبيعة وظروف الاقتصاد المصري منها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

(1) الكتب

- أحمد جاد كمالي، **نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، 2004.
- أحمد مبروك، إبرا هيم عبد اللطيف، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970-2010)**، المركز الديمقراطي العربي، 2017.
- أمينة ذكي شبانه، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، 1994.
- هيثم محمد نصر الدين، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل التغيرات السياسية: دراسة تحليلية للفترة من 2011 – 2015**، جامعة حلوان، كلية التجارة والأعمال، قسم الاقتصاد، 2016
- جمال عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه غ.م، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2002.
- زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
- عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- سلوى أسامة فوزى، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2015 .

- سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام :المدخل الادخاري والضريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1998.
- عمر البيلى، خديجة الأعسر، دور **الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجيا للبلاد العربية**، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994.
- محمد على إبراهيم، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995.
- منى محمد الحسيني عمار، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- وائل محمد إبراهيم غنيم، **دور التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل في اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري**، جامعة بورسعيد، كلية التجارة ببورسعيد، قسم الاقتصاد، 2010.

(2) التقارير والدوريات

- البنك الأهلي المصري، **تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003 – 2004**، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد 57، 2004.
- المعهد العربي للتخطيط، **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا**، الكويت، 2004.
- بنك مصر **قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، العدد 2، 1997.
- مركز معلومات مجلس الوزراء **واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية**، 2014
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية**، الكويت، 1985.
- مركز البحث والتطوير، **الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر**، وزارة الاستثمار، 2010.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كيف تطور عبر السنوات الأخيرة؟** وكيف تطور نصيب مصر منه؟ مجلس الوزراء، 2008.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن**، الأمم المتحدة، نيويورك.
- وزارة التنمية الاقتصادية، **الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2002 – 2007)**، وزارة التخطيط.
- وزارة التنمية الاقتصادية، **الخطة الخمسية السادسة**، وزارة التخطيط.
- الهيئة العامة للاستعلامات، **الاقتصاد القومي والاستثمار**، 2006
- وزارة الاستثمار، التقارير السنوية.
- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقارير السنوي.
- وزارة التنمية الاقتصادية، **25 عاماً من التنمية**، 2007.
- وزارة التنمية الاقتصادية، التقارير السنوية.
- القانون رقم 43 لسنة 1974.
- قانون الاستثمار الجديد لسنة 2015.
- تقرير التنافسية العالمي 2014/2013.
- تقرير مركز الإماء والإحصاء، الأمم المتحدة، 2013.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdel-Rahman, M, "**The Determinants of Foreign Direct Investment in the Kingdom of Saudi Arabia**", 2002.
- Ancharaz, Vinaye Dey, "**The Determinants of Foreign Direct Investment in A comparative Perspective: Is there a bias against Sub-Saharan Africa?",**2003.
- Bouuoiyour, Jamal "**The Determining Factors of Foreign Direct Investment in Morocco**",2003.
- Edwards, S, "**Capital Flows, Foreign Direct Investment, and Debt-Equity Swaps in Developing Countries**" In H. Seibert Ed. "Capital Flows in the World Economy" Institut Für Weltwirtschaft an Der Univerität Kiel, 1992.
- Kabir Hassan, **FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region**, in www.erf.org.eg.
- Kinoshita, Yuko and Kampus, **why dose FDI go where it goes? New evidence from the transition economics**, IMF Working Paper Number wp/03/288, 2003.
- Nauro F. Campos ; Yuko Kinoshita, **Why dose FDI go where it goes? New evidence from the transition economics,** IMF working paper number wp/03/288, 2003.
- Steve Onyeiwu, **Analysis of FDI To Developing Countries: Is the Mena Region Different?** http://www.erf.org.eg/tenthconf/Trade_Presented/Steve_Onyeiwu.pdf, access 10/1/2017.
- **Impact of A Crisis-Induced FDI Drop on Growth in Egypt,** The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Centre, Economic Issues Program, 2009, pag.9.

- **World Investment Report**, United Nation Conference on Trade & Development, yearly reports.
- **FDI report**, FDI Intelligence 2014.
- **Africa 2013, Getting down to business,** Ernst & Young's attractiveness survey, 2013.
- The A.C. Nielsen Center for Marketing Research, The Wisconsin MBA program, Wisconsin School of Business, https://bus.wisc.edu/centers/ac-nielsen-center-for-marketing-research.
- http://arabic.doingbusiness.org.